

العملة المغربية

(بقلم عبدالعزيز بنعبدا لله)

– **العملة المغربية**: علم النميات هو علم تعرف به أنواع النقود التي ضربت في أزمنة مختلفة وبلاد شتى وفي أيام ملوك وقيصرة متنوعين والناميات جمع نمي وهي كما في القاموس صنجة الميزان أو الفلوس والدرهم التي فيها رصاص أو نحاس والواحدة بهاء والجمع نامي وهذه الكلمة متقارنة مع لفظة لها نفس المدلول في اللغتين اليونانية واللاتينية ومنهما أخذ الفرنسيون كلمة: (numismatique)

ولم يكتب في هذا الموضوع من علماء الإسلام ومؤرخيه إلا أفراد قلائل منهم البلاذري في آخر مصنفه (فتوح البلدان) والمقرئ صاحب الخطط (في رسالة في النقود الإسلامية) عني بنشرها الشذياق ثم أعيد نشرها عام 1933 (وهي تتم ما كتبه البلاذري) وهناك كتاب ثالث هو الجزء العشرون من (الخطط التوفيقية الجديدة) لعلي باشا مبارك أفرده للنقود العربية فتم بذلك موضوع تلك النقود من صدر الإسلام إلى عام 1282 (الموافق عام 1865) والكتاب الرابع موسوم (بتحرير الدرهم والمثقال والرطل والمكيال) تأليف مصطفى الذهبي الشافعي وهناك أيضا أقوال متفرقة في كتب مؤرخين آخرين كابن خلدون والقلقشندي .

أما في اللغات الأجنبية فأهم ما كتب في هذا الباب رسالة النقود لم . دوساسي وقبل أن نرسم لوحة من تاريخ النقود المغربية نرى من الواجب التمهيد لها بلمحة في تاريخ النقود العربية وكذلك الأجنبية فنقول :

كان الناس يتعاملون أول الأمر بالمقايضة قبل أن يعرفوا النقود ويقال بأن أول أمة تعاملت بالنقود هي اللوذية في متم القرن السابع قبل الميلاد وقد ذكر (انستاس الكرملي) في كتابه (النقود العربية) أن بلاد فارس تعلمت ضرب النقود من (لوذية) على إثر تغلبها عليها عام (546) قبل الميلاد وكانت النقود في أول أمرها تضرب مربعة ثم جعلوها مستديرة وقد علم اللوذيون العالم النقود المقطوعة بحجم معين ووزن معين وطبعها بطابع الملك كغالة لقيمتها وهكذا شاع استعمال النقود المطبوعة في جزر المتوسط واليونان وأوربا وعندما نمت ثروة (أثينة) واتسع إطار تجارتها كانت نقودها تحتل مركزا مهما في الأسواق لا سيما في حوض المتوسط ولم يستعمل الرومان النقود إلا حوالي عام (350) قبل الميلاد حيث ضربوا نقودا فضية على غرار (الدراخمة) أي الدرهم اليوناني وصغروها إلى سدس

حجمها الأصلي بعد استيلائهم على جنوب اليونان عام 269 قبل الميلاد على أن القرطاجيين وهم من الجنس العربي لرجوع عنصرهم إلى الكنعانيين سكان فينيقيا (أي ساحل لبنان) هم أسبق الأمم إلى استنباط النقود الجلدية التي كانوا يستعملونها استعمالنا اليوم للأوراق المالية على أن أول أمة استعملت الأوراق البنكية في شبه شكلها الحالي هي أمة الصين كما أورد ذلك ابن بطوطة في رحلته حيث أشار إلى وجود (أوراق) بقدر الكف مطبوعة بطابع السلطان وإذا تمزقت حملها إلى دار السكة ليأخذ عوضها).

وكان الأنباط في جنوب شرقي الأردن قد اقتبسوا من اليونان ضرب النقود وأول من فعل ذلك منهم الحارث الثالث وكانت للدولة التدمرية نقود في أحد وجهيها صورة وفي الوجه الآخر أحرف أما العرب قبل الإسلام فإنهم كانوا يتعاملون بنقود كسرى أي الدراهم والدنانير وكان الدرهم فضيا والدينار ذهبيا على الأغلب ووزنه مثقال وكان إلى جانب هذين النقيدين نقود نحاسية وروي عن الزمخشري أن الدينار قطعة من فضة وهو خلاف المشهور كما يدل على ذلك قول الشاعر الذي شبه الدينار بالشمس والدرهم بالقمر :

ويظلم وجه الأرض في أعين الوري

بلا شمس دينار ولا بدر درهم

ويرى المقرئ أن النقود النحاسية لم تكن معروفة في القديم وهو خطأ لوجودها عند الرومان واليونان . وكانت قيمة الدينار تختلف من 10 دراهم إلى 13 أو 15 درهما حسب خلوصها أو زيفها ويقدر الدينار اليوم بنصف ليرة فرنسية ذهبيا أو نحو العشرة فرنكات ذهبية وجاء في الخطط التوفيقية لعلي مبارك باشا (ج4 ص46) أن قيمة الدينار هي خمسة عشر فرنكا ذهبيا.

وكانت الدراهم الفارسية ثلاثة أنواع منها البلغلية أما الدنانير فقد عرف العرب منها صنفين الهرقلي والفارسية فلما ضربوا نقودهم أبقوها على شكلها الرومي والفارسي ونقوشها حتى إن سيدنا خالد بن الوليد يوم ضرب باسمه نقودا في (طبرستان)

عام 15 أو 16 هـ جعلها على رسم الدنانير الرومية ويقول المؤرخ الألماني (ميلر) بأن خالدا أبقى على أحد وجهي هذه الدنانير صورة الصليب والتاج والصولجان ونقش على الوجه الآخر اسمه اليوناني وقد لاحظ الأستاذ (انستاس الكرمللي) أن هذا يتناقض مع ما قاله المقرئ من أن سيدنا عمر بن الخطاب هو أول من ضرب النقود في الإسلام ويريد الأستاذ الكرمللي أن يستنتج من رواية (ملر) أن ضرب النقود باسمه كان من أهم الأسباب التي دعت عمر بن الخطاب إلى تنحيته عن قيادة الجيش وأن عزله كان بعد فتح الشام والقدس لا في (واقعة اليرموك) والذي حمل الأستاذ على هذا الاستنتاج كون خالد لم يكتثر للعزل بل ظل على ولائه لعمر وحارب في جملة الجند وهذا استصغار لإيمان خالد الذي كان يرى أن طاعة الخليفة ولو مخطئا هي طاعة للرسول .

أما عبد الله بن الزبير فهو أول من ضرب النقود مستديرة في مكة وضرب الأمراء والولاة في عهد الخلفاء نقودا في طبرستان عام (28هـ) ولكن أول من ضرب النقود الرسمية عربية مستقلة في الإسلام وأوجب التعامل بها كما يقول الأستاذ الكرمللي وأبطل استعمال النقود الرومانية والفارسية هو عبد الملك بن مروان خامس أمراء بني أمية بإشارة سيدي محمد الباقر بن علي ابن الحسين ولكن (ابن الأثير) ينسب فضل هذا الرأي لخالد بن يزيد بن معاوية وقد عرفت دنانير عبد الملك بالدنانير الدمشقية وأمر عامله على العراق (الحجاج بن يوسف الثقفي) بضرب الدراهم ثم صار أمراء العراق يضربون النقود لبني أمية وفي (معلمة الإسلام) أن الحجاج اتخذ دارا للضرب وجمع فيها الطباعين فكان يضرب المال ..، ثم أذن للتجار وغيرهم أن تضرب لهم الأوراق واستغلها من فضول ما كان يوخد من فضول الأجرة للصناع والطباعين .

وحيثما غلب هارون الرشيد نقفور ملك الروم البيزنطيين فرض عليه غرامة مالية ينقش على أحد وجهي نقودها (هارون الرشيد) وعلى الآخر (الأمين والمأمون) وقد استعمل العباسيون الحجرة الكريمة كما تستعمل الحوالات المالية اليوم .

والقيراط معرب كذلك عن اليونانية وكان وزنه يختلف بحسب البلاد فبمكة ربع سدس دينار (أي 1/24) وبالعراق نصف عشر (أي 1/10) كما في القاموس ومن أغرب ما ورد في مجلة هسبريس (ج23 سنة 1936) أن صلاح الدين الأيوبي ضرب عددا من النقود الذهبية والفضية ليسحب من الرواج العملة الزجاجية التي كان الخلفاء الفاطميون قد اضطروا إلى استعمالها.

ويجد الباحث نقفا مبعثرة من تاريخ النقود المغربية في جملة المصنفات التاريخية والرحلات والتراجم إلا أن هنالك كتباً أفاضت في هذا الباب كرحلة الحسن بن محمد الوزان المعروف بليون الأفريقي وإذا أضفنا إلى ذلك ما أورده ابن بطوطة في رحلته (ج4 ص336) والمقرئ في وابن فضل الله العمري والزياني ثم ما جاء في مصادر أخرى (ككتاب النميات والنقود الإسلامية) للأستاذ صوفير (87-1882) والعملية الإسلامية لم. ساسي (1797). وشيئي وبونفيل في دائرة المعارف النقدية (ص175) وكذلك النماذج المحفوظة في المتاحف ودور الآثار يمكننا أن نرسم صورة عن النقود المغربية وتطورها وشكلاتها وقيمتها خلال العصور وقد ذكر الأستاذ ماسينيون في التعليق الذي حرره حول رحلة ليون الأفريقي بعنوان (المغرب في السنوات الأولى للقرن السادس عشر) (ص100) لائحة لدور السكة في المغرب أيام الحسن الوزان أي أواخر القرن العاشر مشيراً إلى وجودها بفاس (لسك الذهب والفضة) ومراكش (كذلك) وتزنيت (الفضة) وتيوت بسوس (الحديد) وهسكورة (الذهب) وأزمور (الذهب) والفضة وسلا (الذهب والفضة كذلك) ونون وسبتة (ما بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر الميلاديين) وسجلماصة (الذهب والفضة ما بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر الميلاديين) .

غير أن العملة لم تكن إذ ذاك منتشرة في كل مكان لأن المقايضة كان لا يزال العمل جارياً بها وقد ذكر الحسن بن محمد الوزان أن الفضة لم تكن تستعمل في عصره بسوس ومصمودة وهسكورة وتادلا والحوز إلا حلياً للنساء لا للتعامل .

وكان هنالك نوعان من النقود نقود حقيقية مسكوكة كالدينار الذهبي والدرهم الفضي والفلس المصنوع من معدن البليون ونقود معظمها غير موجود وإنما تتخذ أساساً ومقياساً لغيرها من النقود الموجودة مثال ذلك المثلث العربي الذي كان يساوي في القرن الثاني ما بين 10 و 15 أوقية وما بين 40 و 60 موزونة ورغم أزمة الوفرة أو القلة التي طرأت على التتابع بخصوص الذهب والفضة بعد القرون الوسطى فإن قيمة الفضة الشرعية ظلت على ما كانت عليه في المصدر الأول أي سبع قيمة الذهب في حين أن المعدنين كادت قيمتهما تتعادل بل تجاوزت قيمة الفضة قيمة الذهب على إثر اكتشاف معادن الإبريز ونضوب معين معادن الفضة القديمة .

والدينار كان وزنه يتراوح في الصدر الأول بين 4,729 غرامات و4,25 ونقص وزنه أيام المرابطين فأصبح 3,960 غرام ثم ارتفع وزنه أيام الموحدين الذين حاولوا العودة إلى الوزن السلفي وبتقليد الأوائل حتى في العهد العمري وظل الدينار الموحيدي مربعا طوال قرن كامل ثم تغير شكله إلى التدوير أيام المرينيين دون أن ينقص من وزنه وورد في (البيان المعرب) (ج3 ص154 ط. الرباط 1960) "أن المنصور الموحيدي رأى "أن الدينار القديم يصغر عن مرأى ما ظهر في

المملكة من المنازع العالية وأن جرمه يقل عما عارضه من المناظر الفخمة الجارية فعظم جرمه ورفع قدره بالتضعيف وسومه فجاء من النتائج الملوكية والاختراعات السرية جامعا بين الفخامة والنماء والطيب وشرف الانتماء (...). وكانت بباب منصور العلاج أيام السعديين بمكناسة أربعة عشر مطرقة تضرب الدينار "دون ما هو معد لغير ذلك من صوغ الأقراط والحلي" (النزهة ص95)، وقد عثر في أبي الجعد على اثنين وثمانين دينارا ذهبيا 28 منها وزن 3,80 جرام (ترجع إلى عهد مولاي محمد المسلوخ) و55 قطعة من وزن 4,91 (عهد مولاي زيدان) أي أكثر من الوزن الشرعي الذي أوصله البعض إلى 4,414 غرام (راجع كتاب **Berthes** حول النميات). وقد أصبح للدينار بعد (وقعة وادي المخازن) نفاق لدى التجار والإنجليز الذين اغتتموا هزيمة البرتغاليين لبيع منسوجاتهم بالذهب ومبادلتها كذلك بالسكر والجلود المدبوغة وملح البارود وفي أيام العلويين بلغ وزن الدينار ثلاث غرامات ومنذ عهد المولى إسماعيل أبطل التعامل بالدينار الذهبي اللهم إلا ذلك النوع الصغير التابع الذي ضرب بالرباط عام (1202 هـ / 1787 م) والذي كانت قيمته تعادل أربعين (موزونة) وهكذا انتهى عهد المغرب بالمناقل الذهبية التي استعيب عنها بمناقل قياسية من فضة فكان الدينار الفضي يزن 28 غراما ما بين سنتي (1174 هـ / 1202 هـ) و(1760 و 1787) ويساوي ريبالا عام (1266 هـ / 1849 م) ويزن 26 غراما عام (1317 هـ / 1899 م) وصار وزن المتقال القياسي يتناقص حتى بلغ 1,78 غراما ما بين سنتي (1321 هـ / 1323 م (1903-1905)، أما بالنسبة للدرهم فقد كان الدينار يساوي في الصدر الأول عشرة دراهم وستمئة فلس وأيام المرابطين والموحدين مثقالا وعشرة دراهم وأيام المرينيين والسعديين والعلويين 15 درهما. ولكن فقهاء المذهب المالكي يشيرون إلى اختلاف قيمة سعر الدينار تبعا لموضوع الصرف حيث قال شاعرهم :

والصرف في الدينار (يب) فاعلم

في دية عقد نكاح قسم

ملاحظين أن السعر هو 12 (يب) في الديات والعقود والأنكحة والقسم ويظهر أن اختلاف قيمة الدينار راجع لخلوص هذه العملة أو زيفها ويقدر اليوم الدينار بنصف ليرة فرنسية ذهباً أو نحو العشرة فرنكات ذهبية وجاء في (الخطط التوفيقية) لعللي مبارك باشا (ج4 ص46) أن قيمة الدينار خمسة عشر فرنكا ذهبيا.

الدينار اليوسفي (المنسوب إلى الخليفة يوسف الموحدي) (المن بالإمامة ص 484 / ابن خلكان/ الاستقصا ج1 ص164). الدينار المريني تتجلى قيمته في قوته الشرائية حيث حج الشيخ زروق بمائة وسبعين دينارا (الجدوة ص64). دينار ابن الطالب هو الدينار الفاسي المنسوب لاحمد بن محمد بن الطالب أمين دار السكة بمراكش المتوفى عام (1011 هـ / 1602 م) (الاعلام للمراكشي ج2 ص45).

- دينار جشمية (المن بالإمامة ص 393) هل تعنى المزيفة (كما في المعاجم) أم الذهبية عند كايانكوس (Gold Dinars) (ابن عذاري ج1 ص2).

Provençal, Notes d'histoire almohade, Hesp. TX 1930, p.51

A. Bel: Contribution à l'étude des dirhams de l'Espagne Almohade, Hesp. TXVI, 1933 p.7

الدنانير السجلماسية بالأندلس (ابن عذاري ج2 ص344)

الدنانير الفضية العشرية (البيان المغرب ج3 ص412 ط الرباط 1960)

دينار يحيى المعللي بسبنة

Maten y Llopis - Dinares de Yahya Al-Mu'lali de Ceuta y mancuses barceloneses - Al-Andalus, vol XI, fasc.2 ; 1946 id vol XII, fasc. 2, 1947.

Hist. des Musul. D'Espagne. TI p.282 الدينار الأندلسي عام 1861 م / 1278 هـ ذكر دوزي

أن مسيحيي قرطبة أدوا يوما من الأيام ضريبة فوق العادة بلغت مائة ألف دينار وقومها بأحد عشر مليون فرنك بقيمة الصرف عام 1861 (مقدمة ابن خلدون م 1 ص465 (طبعة بيروت) / البيان لابن عذاري ج 3 ص412 ط الرباط) / نزهة الحادي ص95.

(Massignon : Le Maroc dans les premières années du 16ème S., 1906 p.102)

دينار أبي المهاجر التابعي (الاستقصا ج1 ص36 - الحلة السيرة ج2 ص324 ط. 1963)

وكان الدينار يساوي :

1- في الصدر الأول عشرة دراهم وستمئة فلس

2- وأيام المرابطين والموحدين مثقالا وعشرة دراهم

3- وأيام المرينيين والسعديين والعلويين 15 درهما.

أما الدرهم فهو عملة فضية أصلها يوناني (الدراخمة) وقد استعملها الفرس في ثلاثة أنواع منها البغلية وضرب الحجاج بن يوسف الثقفي دراهم بالعراق وكان الدرهم البغلي يساوي ثمانية دوانق والمغربي ثلاثة فأمر سيدنا عمر بن الخطاب بالنظر إلى الأغلب في التعامل فحددت قيمة وسطى وهي ستة دوانق والبغلية نسبة إلى بغل وهو اسم يهودي ضرب تلك الدراهم (راجع البرهان القاطع ومجمع البحرين).

وقد عثر في مدينة وليلي الإدريسية على ستة دراهم سكت في واسط (مقر الحجاج بين البصرة والكوفة) عام (95 هـ / 713م) ودرهم ضربت في مدينة السلام عام (157 هـ / 773م) وأخرى على نوعين ضربت عام (171 هـ / 787م) ودرهم سكت باسم خلف بن الماضي عام (175 هـ / 791م) وأخرى ضربت في (وليلي) نفسها باسم المولى إدريس الثاني عام (181 هـ / 797م) وأخرى باسم المولى إدريس عام (183 هـ / 799م) وأخرى باسم قيس بن يوسف عام نيف ومائة وثمانين هجرية نقش عليها "لا إله إلا الله وحده لا شريك له" (هسبريس Hesperis) (ج 23 عام 1936) وبالعثور على درهم إدريسي يتأكد أن المغرب الأقصى هو أول بلد في المغرب العربي والأندلس سك الدراهم خلافا لما ورد في تاريخ الذهبي من أن أول من ضرب الدراهم في بلاد المغرب هو عبد الرحمن ابن الحكم الأموي القائم بالأندلس في القرن الثالث وإنما كانوا يتعاملون بما يحمل إليهم من دراهم المشرق (الحاوي للفتاوى للسيوطي ج 1 ص 103).

وقد أمر المنصور السعدي بضرب السكة منحسة وسميت دراهم (تاريخ الدولة السعدية ص 66 Chronique

. anonyme de la D.S

وأول من أعاد تدوير الدرهم بالمغرب المأمون الموحي عام 626 هـ / 1228م وكان المهدي قد ضربه من بعد (الاعلام للمراكشي ج 6 ص 386خ). وكان الدرهم يعادل جزءا من عشرة أو ثلاثة عشر أو خمسة عشر من الدينار الذهبي تبعا لخلوصها أو زيفها (راجع دينار) كما يعادل الأوقية (راجع الأوقية).

وذكر ابن بطوطة في رحلته (ج 2 ص 179) أن دراهم المغرب صغيرة وفوائدها كثيرة (أي أن لها قوة اقتنائية كبرى) كما يقول رجال الاقتصاد (وإذا تأملت أسعار المغرب مع أسعار ديار مصر والشام لاح فضل بلاد المغرب فالدرهم الفضي بمصر كان يساوي إذاك ستة دراهم من دراهم المغرب ومع ذلك فإن نفس العدد من الأوقيات من اللحم مثلا كان يباع بمصر بدرهم وفي المغرب بدرهمين .. والفواكه أكثرها مجلوب من الشام وهي كثيرة إلا أنها ببلاد المغرب أرخص وقد كان الفلاس المصري يساوي ثمن الدرهم المغربي والرطل هناك بثلاثة أرتال مغربية وهكذا فبلاد المغرب كانت أرخص بلاد الله أسعارا.

وقد ذكر (الحضيكى) في رحلته أنه كان على الحاج أن يصرف دراهمه بالذهب لأنه يروج في كل بلد "بخلاف هذه الدراهم الإسماعيلية فواجهها في عمالة المغرب فإذا خرجت منها فلا تروج إلا ببخس".

وقد أمر المولى محمد بن عبد الرحمن بضرب الدرهم الشرعي عام 1285 هـ / 1868م والاعتماد عليه وحده في المعاملات والأنكحة والعقود وقد أرجعها بذلك إلى أصلها الذي أسسه سلفه عام 1180 هـ / 1766م وقيمته عشرة دراهم في المقتال وبعاقب كل من خالف ذلك (الاستقصا ج 4 ص 231).

و(الدرهم الحسنى) أو (الحسنى) فقط كان يساوي العشر الواحد من الريال (1/10) وقد أضاف المولى عبد العزيز إلى الدرهم أربعة نقود من (البرونز) هي الموزونة وقيمتها الاسمية سنتيم واحد والوجهين أي موزونتان اثنتان .

وكان الدرهم الفضي الصحراوي مربعا في العهد الموحي يتعامل به في الصحراء ولكنه في الغالب مدور الشكل يحمل في أحد وجهيه اسم مكان السك أو الضرب (تطوان أو الرباط أو مراكش أو فاس) وفي الوجه الآخر قيمته وقد سك الدرهم المغربي الصحراوي في عهد السلطان مولاي الرشيد والمولى سليمان وزيف وزنه من الفضة الذي انخفض إلى جرام

ونصف بدل جرامين وربع وكان الدرهم يحمل اسم السلطان الذي سكه وقد استمر هذا النظام إلى عهد السلطان الحسن الأول الذي ضرب العملة في أوروبا ورفع الوزن الشرعي للدرهم إلى جرامين وربع أي 30 سنتيم فرنسية، وقد ذكر (ابن حوقل) أن دار السكة كانت تضرب بالأندلس كل سنة ما قيمته مائتا ألف دينار وكان الدرهم يساوي 1/17 (جزء من سبعة عشر جزءا من الدينار) (كتاب المسالك والممالك (طبعة Goege ص 194)/النفج ج 1 ص 130). ووزنه بالأندلس 3,3 جرام (راجع الرطل - W. Hinz Islamische ...etc).

كما كان الدرهم يطلق أيضا على ثوب من الحرير والقطن (رسالة الحسبة لابن عبد الرؤوف ص 86 ودوزي ج 1 ص 438). "المراهم في أحكام فساد الدراهم" لأحمد بن عبد العزيز الهلالي (خم رقم 4076/رحلة ابن بطوطة ج 2 ص 179)

- الدرهم والدينار : "مقدمة" ابن خلدون ج 1 ص 456

"الأصداف المنفضة عن حكم صناعة دينار الذهب والفضة " ألفه أحمد حمدون الجزنائي في دار السكة لأحمد الذهبي وصف عملية سبك الذهب بهذه الدار وأحكام السكاكين (نسخة بالمكتبة الكونية بطنجة) – الدراهم السعدية (تاريخ الدولة السعدية ص66)

– الدرهم في الأندلس (أسبانيا المسلمة ص76) / (الموسوعة الإسلامية ج2 ص328)
– الدرهم الشرعي في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن العلوي (الاستقصا ج4 ص231).
– الدرهم والدينار – صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد ص6 (عدد 1-2)

Bel : Contribution à l'étude des dirhams de l'époque almohade, Hesp- T16, 1933.

– أربعة قرون من تاريخ المغرب – مارتان ص 12.

ثم صار الريال يساوي عام 1849 (13) درهما ونصف درهم و1,296 فلسا وفي عام 1899 صار الريال يعادل عشرين قرشا و3,120 من الفلوس وفي عام 1788 ضربت في أسبانيا سلسلة من النقود المغربية وكانت هنالك نقود تسمى بالزلاغي تتجزأ إلى نصف فلس وثلاثة وربعة وخمسة.

وكان الدوبل (وهو تكبير دبلون عند الأسبان) يستعمل في فاس وهسكورة وتونس وتساوي قيمته عند كل من المرينيين والحفصيين وبني الأحمر في غرناطة ما يعادل 13,50 فرنكا.

أما العملة التي كانت أساس التعامل بالمغرب في العهد الحسني فما بعد فقد وصفها الدكتور فسجيرير في كتابه (الدار البيضاء والشاوية عام 1900) حيث ذكر أن أساس نظام العملة كان هو المتقال المستعمل مثلا في المعاملات العقارية والبيع بالمزايدة والذي كانت قيمته تعادل 30 سنتيما فرنسيا بالصرف الوقتي إذ ذاك وكان المتقال يصرف هكذا :

المتقال = 10 أوقيات

الأوقية = 4 موزونات

الموزونة = 6 فلوس

الفلس = 6 قواريط

غير أن هذه النقود كانت مجرد عملة تقديرية للحساب أما العملة الرائجة فهي :

النقود الذهبية : اللوز 20 فرنكا فرنسيا

النقود الفضية :

الريال = الدورو (الأسباني) = 4 فرنكات

نصف ريال = 2 بسيطات = 2 فرنكات (أو فرنك أو 60 قرش)

ربع ريال = فرنك واحد

1/10 ريال = 50 س أسباني = 40 س فرنسي

1/20 ريال = 25 س أسباني = 20 س فرنسي

عملة النحاس :

نقود أسبانية تساوي 10 أو 5 س

موزونة واحدة تساوي أقل من سنتيم

فلس يساوي عشر موزونة

وقد عثر في الفينيق عام (1995) (قرب باب سبتة) على مجموعة من النقود الموحدية المربعة الشكل وتشير وثائق مدينة (مافرا Mafra) بالبرتغال إلى هذه النقود.

ومنذ الحماية وقعت أزمة عام 1917 بخصوص معدن الفضة فلم يوجد العدد الكافي من العملة الحسنية الفضية للتعامل وأدى ارتفاع ثمن معدن الفضة عام 1919 إلى ارتفاع السعر والمساواة في البنك المخزني بين "الحسني" والفرنك الفرنسي. وفي عام 1920 انتهت الأزمة التي اضطرت من جرائها الحركة التجارية الدولية وفي (21 يونيو) من نفس السنة ألغت سلطات الحماية (الحسني) وأقرت مكانه (الفرنك الفرنسي) فدخل المغرب لأول مرة في تاريخه ضمن عملة أجنبية وهي عملة استعمارية موحدة بين أقطار ما وراء البحار الخاضعة للنموذج الفرنسي .

ويمكن أن نلخص فيما يلي تطور سك العملة المغربية في العهد العلوي طوال ثلاثة قرون والأسباب التي دعت إلى كثير من التغيير في هذا المجال ففي آخر السعديين جرفت بالمغرب أزمة خطيرة سياسية واجتماعية واقتصادية وتمخض الاضطراب السياسي وانحلال الحياة الحضرية والحروب والأوبئة عن تأزم الوضع المالي فتقلص الرصيد المعدني الذي كان في خزائن المخزن السعدي مما أدى إلى انهيار العملة وغياب الدينار الذهبي والدرهم الفضي من السوق نظرا لانعدام

المعدنين وبذلك انهارت الحركة التجارية التي كانت مزدهرة في البحر الأبيض المتوسط وتحللت معها أسباب الرواج في المغرب فاستحالَت العملة إلى فلوس نحاسية مزيفة وأصبحت تركة بيت المال مثقلة بالمشاكل عند ظهور الدولة العلوية فهب المولى الرشيد (1075-1082 هـ) إلى إنعاش الخزينة المالية العامة بسك عملة متماسكة ومراجعة النظام الجبائي وحذف الضرائب الفادحة التي كانت تنن تحت عبئها الطبقات الفقيرة وفي عام (1077 هـ / 1666 م) ضرب صنفاً جديداً من الدرهم الفضي هو الموزونة (تزن 0,70 غرام) للقضاء على المقايضات التي أصبحت أداة التبادل في السوق ثم عمد السلطان الشاب إلى مساعدة تجار الحواضر ومن بينها عاصمة فاس بسلف من ماله الخاص بلغ قدره خمسين طناً من الفضة المسكوكة فاسفر هذا الإصلاح الأولي عن نوع من الانطلاق بدل الجمود الذي ساد الحركة التجارية وعم هذا الانطلاق سك العملة الصالحة في مضارب فاس وسجلماسة ومراكش والرباط ضمن لامركزية أعطت لكل إقليم استقلالاً في ضرب النقود لتشجيع التجارة الجهوية وبعد ذلك بأربع سنوات (عام 1670) بدأ سك العملة النحاسية الجديدة للاستعاضة عن الفلوس الرائجة وإقرار قيمتها بالقضاء على التغيرات المحلية وبذلك انتعش الرصيد الذهبي المتمثل في الدينار والذي أصبحت تزخر به بيوت المال وانخفضت المعادلة بين الدينار والذهب إلى نصف السدس (1/12) بدل عشر (1/10) كما كان الأمر في عهد السعديين وكانت هذه القية مخصصة لبعض المجالات والصفقات هي الدية والعقود والأنكحة والقسم كما يقول شاعر الفقهاء :

الصرف في الدينار (بب) فاعلم

في دية عقد نكاح قسم

ولكنها عمت لمحوكل عوامل الفوضى والمضاربة وبوفاة المولى الرشيد عام (1139 هـ) لم يكن المغرب قد استكمل بنيات كيانه فتصدى السلطان الخلف المولى إسماعيل (1082 هـ - 1139 هـ) خلال زهاء نصف قرن لتقويم بقايا الخلل الذي كان ينخر دواليب الإدارة المخزنية ووسائل الرواج الاقتصادي حيث شعر بأن إقرار عملة قوية صحيحة خالية من كل زيف هي الذريعة الوحيدة لضمان حيوية التجارة واستقرار مداخل بيت المال فسك (البندقي) كأول دينار علوي مقتبس من البندقية التي كان للمغرب معها منذ قرون صلات تجارية عبر البحر الأبيض المتوسط فأصبح البندقي عملة ذات قيمة في هذا المجال الحيوي من المبادلات المتوسطة وبدأ سك البندقي الذهبي بمكناس العاصمة ثم فاس ومراكش بينما بقيت فلوس النحاس ودراهم الفضة تضرب في كل الحواضر مثل الرباط وأسفي فازدهر بذلك الاقتصاد المغربي في رواجه الداخلي وتبادلته مع الخارج وبالرغم عن الأزمة السياسية التي أعقبت وفاة المولى إسماعيل عام (1139 هـ) بتناحر الأمراء حول العرش فإن الوضع المالي لم يعرف خللاً ولا اضطراباً لقوة هيكلته .

وبعد نحو ثلاثين سنة خلع خلالها السلطان المولى عبد الله بن المولى إسماعيل مراراً ارتقى أريكة العرش نجله وخليفته بمرakash المولى محمد بن عبد الله (1171 هـ / 1204 هـ) فتعددت النقود وتوافرت معامل سك العملة واتجه الأمير الشاب نحو تقليص النقود الأجنبية الرائجة في المغرب وذلك بتقويم جديد للنقد الذهبي وتعزيز عملة (البندقي) دون المساس بالموزونة الذهبية ولكنه أعاد للدرهم الفضي وزنه الشرعي (وهو 2,93 غرام) أي ما يقارب ثلاثة غرامات و (المتقال) الذي أصبح يساوي نصف البندقي غير أن الرواج لم ينتعش لأن الأثرياء عمدوا إلى خزن الذهب والفضة نظراً لقيمتها فاضطر السلطان إلى توفير كميات المسكوكات استعانة بمعامل السك في مدريد ولكنه عاد إلى الاقتصار على السك المحلي لمواجهة تيار المبادلات الخارجية المتصاعدة والتي نتجت عن المعاهدات الاقتصادية التي أبرمها محمد الثالث مع الكثير من دول أوروبا ومع الولايات المتحدة الأمريكية التي كان أول من اعترف باستقلالها وعقد معها أول اتفاقية تتجدد كل نصف قرن وكان العدول إلى الاقتصار على معامل الضرب المغربي راجعاً إلى ثقل وطأة الريال الأسباني على اقتصاديات البلاد . والواقع أن الاستقرار السياسي الذي عرفه المغرب في عهد المولى محمد بن عبد الله بدأ يتقلص بسبب اضطرابات جرفت بمختلف القبائل التي شجعها تناحر الأمراء على العرش على التمرد ضد السلطة المخزنية فاضطر المولى سليمان بن المولى محمد بن عبد الله خلال نحو ثلاثين سنة من قبضه على زمام الأمر (1206 هـ - 1238 هـ) إلى بذل جهد كبير لإقرار الأمن وتطوير التجارة والمبادلات فسك صنفاً جديداً من (البندقي) مع درهم أقل وزناً وظل معدن الذهب والفضة المسكوك مخزونها في الصناديق الخاصة ولم تكن تروج في الأسواق سوى الفلوس غير المسكوكة وما لبثت التجارة المغربية بعد وفاة المولى إسماعيل أن أصبحت ضحية لتهالك العملات الأجنبية على المراسي المغربية وخصوصاً منها الريال الأسباني والدينار الفرنسي (écu) الذين ما لبثا أن غمرا السوق في طليعة عملات المبادلة المغربية .

وهنا تجرأت دول أوروبا لا سيما بعد وقعة (إيسلي) وسطو فرنسا على الجزائر على اختلاق دواعي الخلاف والمناوشات في حدود ما بين المغرب والجزائر خاصة بوجدة ومدن وقرى الصحراء الشرقية المغربية فانشغل المغرب في الدفاع عن كيانه لا سيما بعد إجباره على التخلي عن أسطوله في العهد السليماني ومع ذلك فإن المغرب عرف استقراراً في عهد السلطان

المولى عبد الرحمان بن هشام الذي قام بإصلاحات جذرية وجدد نظام الجيش وأنعش الزراعة والصناعة بآلات عصرية وقد بلغ عدد رؤوس الأغنام والأبقار في آخر عهده (48) مليون رأس في حين لا يتجاوز هذا العدد اليوم في مجموع الشمال الإفريقي (25) مليون.

وقد اصطدم المولى محمد بن عبد الرحمان (1276 هـ - 1290 هـ) بعراقيل مختلفة داخلا وخارجا فتنت في عضده لا سيما بعد حرب تطوان (1276 هـ - 1859) التي لم تنفرج بانسحاب العدو منها إلا بعد الالتزام بما سمي آنذاك بنفقات الحرب قدرها (مائة مليون بسيطة) اضطر السلطان معها إلى الاقتراض من إنجلترا وإفراغ بيت المال لمواجهة نهم الأسبان وأطماعهم فكان في ذلك انهيار محقق لاقتصاديات المغرب الذي كف عن سك النقود عدا فلوس النحاس التي ظلت نحو من عشرين سنة هي عملة المبادلات الوحيدة فقيض الله للمغرب أميرا شابا عرف كيف يدافع بين الدول ظل عرشه فوق صهوة جواده نحو العقدين من السنين ضمن "حركات" لتمهيد البلاد وإعادة الطمأنينة والأمن وهذا الشاب هو (المولى الحسن الأول) (1290 هـ - 1311 هـ) فغير العملة وخلق (الريال الحسني) أكثر وزنا من الريال الأسباني فكان وزن هذا الأخير (27) غراما بينما بلغ وزن المثقال المغربي (29,11) غراما.

وقد سك الصنف الأول من الريال المغربي بباريس عام (1299 هـ / 1882م) بنقود فرعية تبلغ نصف الريال وربعه وعشره ونصف عشره ثم توالى التفرعات في العهد العزيري إلى أول القرن العشرين (1318-1900) وكان القصد من رفع وزن الريال المغربي بالنسبة للريال الأسباني الفضي أن ينافسه بسهولة وأن تستعيد العملة المغربية ما كان لها من ثقل ونفوذ بين العملات الأجنبية ولكن الوضع السياسي المتردي في المغرب جعل الريالين يروجان في مستوى واحد قبل أن يتفوق الريال الأجنبي على العملة الوطنية فكثرت المضاربات وبيع الريال المغربي بأبخس الأثمان ليذوب ويسك من جديد في أسبانيا قبل أن يعود إلى المغرب وقد خفف وزنه ببضعة من الغرامات وهنا اضطروا (أبا حماد) الذي كان وصيا على العرش إلى التفكير في وسيلة إصلاح هذا الحال فتم خفض وزن الريال المغربي إلى (25) غرام على نسق الوحدة التي كانت أساس العملة اللاتينية بين دول البحر الأبيض المتوسط فظهر (الريال العزيري) بفلوسه الفرعية التي سككت بباريس وبرلين وببرمانغام وهنا سيطرت الدنانير الاستعمارية على الوضع الاقتصادي في المغرب الذي ازداد انهيارا بالاتفاقات السرية التي أبرمت بين الدول الاستعمارية لتقسيم إفريقيا الشمالية (وفي ضمنها مصر) ومع ذلك ظل الريال الحسني رائجا إبان الحماية إلى أن ألغي ليقيم مقامه الفرنك الفرنسي بعد فترة قصيرة ظهر فيها عام (1920) الريال اليوسفي وموزونات النحاس فبلغ عدد النقود المسكوكة بين الحسن الأول والمولى يوسف سبعة وثمانين (راجع الحسني).